

Distr.: General
23 January 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والأربعون

٣-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام
في القرن الحادي والعشرين: استعراض تعميم
مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة كيانات
منظومة الأمم المتحدة"

حالة المرأة والفتاة في أفغانستان

تقرير الأمين العام**

* E/CN.6/2003/1

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب تأخر وصول إسهامات من كيانات منظومة الأمم المتحدة.

موجز

عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢، يقدم هذا التقرير لمحة عن حالة المرأة والفتاة في أفغانستان في عام ٢٠٠٢، وعن المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة للمسائل المتعلقة بشؤون المرأة. وأدى خروج أفغانستان بعد ٢٤ سنة من الصراعات إلى تغيرات إيجابية كبيرة في حياة المرأة: عادت المرأة فظهرت كقوة سياسية واقتصادية؛ وشاركت في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية السلام وإعادة بناء بلدها، وتم تعيينها في الحكومة؛ وعادت إلى القوى العاملة وفتح التعليم أبوابه للنساء والفتيات.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زالت هناك تحديات كثيرة تواجه المرأة تعرقل مشاركتها الكاملة والمتساوية في المجتمع: في أجزاء كثيرة من البلد تواجه المرأة العنف؛ وهي الضحية الرئيسية لانعدام الأمن، مما يحد من إمكانية مشاركتها في الحياة العامة ويهدد حياتها وكرامتها؛ ولا يزال الزعماء المحليون يفرضون قيوداً على تمتعها الكامل بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

ويقدم التقرير معلومات عن الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة دعماً لإدارة الانتقالية الأفغانية. ويحتوي التقرير أيضاً على توصيات تدعو إلى بذل مزيد من الجهود، بما في ذلك الإشارة إلى الحاجة إلى موارد تستهدف بصورة محددة برامج ومشاريع المساواة بين الجنسين، وضرورة زيادة الأمن ومنع العنف، فضلاً عن أهمية اتباع نهج يقوم على احترام الحريات ويراعي شؤون المرأة في مجال الإغاثة وإعادة البناء والتنمية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٢-١	المقدمة
٥	٥-٣	التقدم المحرز والتحديات التي تواجه المرأة والفتاة الأفغانية
٦	١١-٦	الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء
٧	٣٢-١٢	متابعة اتفاق بون والدعم من منظومة الأمم المتحدة
٧	١٧-١٢	ظهور اللويا جيرغا والسلطة المؤقتة
٩	٢١-١٨	اللجان الفنية
٩	٢٢	عمليات التحضير للانتخابات العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤
١٠	٢٧-٢٣	وزارة شؤون المرأة
١١	٢٩-٢٨	الأمن
١٢	٣٢-٣٠	استمرار أسباب القلق بشأن حقوق الإنسان للمرأة
١٢	٥٧-٣٣	الحالة الاقتصادية والاجتماعية واستجابة منظومة الأمم المتحدة
١٢	٣٩-٣٣	الصحة
١٤	٤٣-٤٠	التعليم
١٥	٤٨-٤٤	التوظيف
١٦	٥٤-٤٩	العنف المرتكب ضد المرأة والفتاة
١٧	٥٧-٥٥	اللاجئون والمشردون داخليا
١٨	٦٤-٥٨	تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للنساء والفتيات الأفغانيات
١٨	٥٩	المستشار المعني بقضايا الجنسين
١٨	٦٠	آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات
١٩	٦١	جميع أشكال التمييز ضد المرأة

١٩	٦٢ الرصد والإبلاغ - دال
١٩	٦٤-٦٣ برمجة وتمويل الأنشطة المتصلة بالقضايا الجنسانية - هاء
٢٠	٧٠-٦٥ استنتاجات وتوصيات - سابعاً
٢٠	٦٩-٦٥ الاستنتاجات - ألف
٢١	٧٠ التوصيات - باء

أولاً - المقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠٠٢ عن حالة المرأة والفتاة في أفغانستان، وطلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. ويستفيد التقرير من المعلومات الواردة من منظومة الأمم المتحدة^(١) ومن مصادر أخرى.
- ٢ - ويركز التقرير على المناقشات الحكومية الدولية حول حالة المرأة والفتاة في أفغانستان؛ والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في المرأة الأفغانية منذ تقديم التقرير الأخير (E/CN.6/2002/5) إلى اللجنة في دورتها السادسة والأربعين، مع التركيز بصفة خاصة على الخطوات التي اتخذتها الإدارة الانتقالية الأفغانية وعلى الإجراءات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الإدارة في جهودها الرامية إلى تحسين وضع المرأة. وفي الختام يقدم التقرير مجموعة من التوصيات.

ثانياً - التقدم المحرز والتحديات التي تواجه المرأة والفتاة الأفغانية

- ٣ - أدى خروج أفغانستان بعد ٢٤ سنة من الصراعات إلى تحقيق إنجازات وتقدم ملحوظ بالنسبة للمرأة التي انتقلت من حالة تهميش كامل ونفي لحقها إلى المشاركة في عدة مؤسسات رئيسية لإعادة بناء بلدها، بما في ذلك اللويا جيرغا الطارئة، والإدارة الانتقالية الأفغانية، ووزارة شؤون المرأة، ولجنة حقوق الإنسان المستقلة، ولجان الصياغة القضائية والدستورية. وتمثلت إحدى التحديات الرئيسية في عودة ظهور المرأة في المناطق الحضرية، مع توفر فرص أفضل نسبياً لإيجاد عمل، والحصول على الرعاية الصحية، والتعليم. وعلى الرغم من أن مشاركة المرأة في المجتمع المدني ما زالت محدودة، فإن عودة ظهور وسائل الإعلام، وإعادة افتتاح المؤسسات الأكاديمية، وتشكيل الرابطة المهنية تؤثر بصفة متزايدة في دور المرأة في المجتمع. وقد عاد أكثر من ثلاثة ملايين من البنين والبنات إلى المدارس منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٢؛ كما عاد أكثر من ١,٧ مليون من اللاجئين من البلدان المجاورة.

- ٤ - غير أن تقدم المرأة يتوقف على خصائص فترة ما بعد الصراع في المجتمع الأفغاني وما ينطوي على ذلك من تعقيدات تتصل بالقيم والتقليدات الأبوية الراسخة رسوخاً عميقاً في المجتمع. وبسبب عدم وجود قوة وطنية فعالة، فإن انعدام الأمن في كل أنحاء البلد لا يزال يعرقل إحراز تقدم في إعادة تأهيل أفغانستان والنهوض بالمرأة. وتم الإفادة بأن المرأة تحد من مشاركتها في الحياة العامة لكي تتجنب الوقوع ضحية للعنف على يد الفصائل والعناصر

المسلحة التي تسعى إلى إنفاذ القوانين القمعية التي كانت مطبقة في النظام السابق^(١). وعلى الرغم من التطورات الإيجابية المتعلقة بحقوق المرأة، لا يزال القادة الإقليميون والمحليون يستخدمون التخويف والعنف تجاه المرأة. وفي المناطق الريفية، لا سيما في الحزام القبلي الأكثر محافظة، لم تتغير حالة المرأة إلى حد كبير منذ التخلص من الطالبان^(٢). وإن انتشار المواقف المحافظة يحد من المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في الحياة المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية في كل أنحاء البلد وعلى جميع المستويات.

٥ - وتقدم بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان المساعدة إلى الحكومة الأفغانية بهدف التشجيع على بناء القدرة الوطنية ودعمها. وبدأت بعثة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بتنفيذ اندماج منظور المرأة في جميع جوانب عملياتها، من خلال اتباع نهج قائم على احترام الحقوق ومراعاة شؤون المرأة في كل من المجالين التاليين: الشؤون السياسية والإغاثة، والانتعاش وإعادة البناء.

ثالثاً - الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء

٦ - تم خلال الفترة قيد الاستعراض دراسة حالة المرأة والفتاة في أفغانستان في مختلف مندييات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، ومجلس الأمن، واللجنتان الفيتان التابعتان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (لجنة وضع المرأة ولجنة حقوق الإنسان)، وهيئات الخبراء، مثل اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويعكس ذلك اهتمام الدول الأعضاء وإرشاداتها.

٧ - وشددت الجمعية العامة، في قرارها ١١٣/٥٧ ألف، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين، على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وناشدة السلطة الانتقالية والمجتمع الدولي أن يعمل على أن تتضمن جميع المساعدات الإنسانية وبرامج إعادة التأهيل والتعمير في المستقبل منظورا جنسانيا. وأعربت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٥٧، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عن مسألة حقوق الإنسان في أفغانستان عن بالغ قلقها بسبب الاعتداءات التي تعرضت لها النساء والفتيات مؤخرا، ومنها حالات الاغتصاب وأشكال الاعتداءات الجنسية الأخرى، والزواج القسري، والحالات التي تعرضت فيها النساء والفتيات للاحتجاز لمخالفتهم عادات اجتماعية، والمهجومات التي تعرضت لها مدارس البنات.

٨ - وبعد أن استعرض مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن^(٤)، سلم المجلس في البيان الذي أصدره رئيسه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢^(٥)، بالدور الحيوي للمرأة في تعزيز السلام. وشجع المجلس الدول الأعضاء والأمين العام على إقامة اتصالات منتظمة مع الجماعات والشبكات النسائية لوضع استراتيجيات وخطط عمل واضحة مقرونة بأهداف وجدول زمنية، بشأن إدماج الاعتبارات الجنسانية في العمليات الإنسانية، وبرامج إعادة التأهيل والبناء، وعلى وضع أنشطة تستهدف إزالة العوائق النوعية التي تقف في وجه النساء والفتيات في فترة ما بعد انتهاء الصراعات.

٩ - وأكدت سيما سمر، نائبة الرئيس السابقة للإدارة المؤقتة في أفغانستان ووزيرة شؤون المرأة، عندما تحدثت في مجلس الأمن في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أثناء مناقشة موضوع أفغانستان^(٦) أن حقوق المرأة معرضة للخطر بسبب انعدام الأمن. وأشارت إلى أن المرأة لا تزال تخشى العنف وفرض التقييدات التي تشبه التقييدات التي فرضها الطالبان، وحذرت من أن المكاسب التي أحرزتها المرأة حتى الآن يمكن تبديدها بسهولة ما لم يتم تحسين حالة الأمن تحسنا كبيرا.

١٠ - ولاحظت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ١٩/٢٠٠٢، في جملة أمور، ببالغ القلق، الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان في صفوف النساء والفتيات؛ وطلبت إلى السلطة المؤقتة وخلفها إيلاء أولوية عالية للتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات احتراماً تاماً، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

١١ - ونظرت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في تقرير الأمين العام عن حالة المرأة والفتاة في أفغانستان (E/CN.4/Sub.2/2002/27) وسلط التقرير الضوء على أن الانعدام العام للأمن في البلد لا يزال يعتبر مسألة رئيسية بالنسبة للمرأة. وأشار إلى أن المرأة الأفغانية هي أفضل من غيرها في توضيح أولوياتها في إعادة بناء البلد.

رابعاً - متابعة اتفاق بون والدعم من منظومة الأمم المتحدة

ألف - ظهور اللويا جيرغا والسلطة المؤقتة

١٢ - إن الاتفاق الخاص بالترتيبات المؤقتة في أفغانستان والمؤدية إلى إعادة إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة، وهو الاتفاق الذي توصلت إليه مختلف الجماعات الأفغانية في بون بألمانيا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١^(٧)، دعا إلى إنشاء حكومة ذات قاعدة عريضة، متعددة الإثنيات، تمثل الشعب الأفغاني تمثيلاً كاملاً وتراعي المنظور الجنساني،

وتحترم حقوق الإنسان الخاصة بجميع الأفغانيين والتزامات أفغانستان الدولية. وأكد الاتفاق أهمية إعداد دستور جديد وشدد على التحضير لعقد انتخابات حرة وعادلة لتشكيل حكومة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تمثل الشعب الأفغاني. ونتيجة لنجاح انعقاد اللويا جيرغا في الفترة من ١١ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وإقامة إدارة انتقالية برئاسة الرئيس حامد قرضاي، هناك أمل في تشكيل حكومة ثابتة ملتزمة بإعادة الحياة الطبيعية إلى أفغانستان وإعادة السلام، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساواة الحقيقية بين المرأة والرجال.

١٣ - وكان أحد أهداف الإنجازات السياسية الرئيسية لعملية بون، التي تدعمها الأمم المتحدة بفعالية، هو ظهور المرأة الأفغانية كقوة سياسية فعالة باطراد في النضال الوطني من أجل السلام والتعمير والإصلاح. ويبين النشاط السياسي للمرأة، بالرغم من تقيده بانعدام العوامل الأمنية والسياسية والثقافية، أن المرأة يمكن أن تكون فعالة كشريك متساو في التعمير وإرساء الديمقراطية في البلاد.

١٤ - وتضم اللجنة المستقلة لعقد اجتماع اللويا جيرغا الطارئ ثلاث نساء من بين ٢١ عضوا في اللجنة. بمن فيهم نائبة رئيس اللجنة. وتعد النساء من جميع أجزاء المجتمع والمجتمعات العرقية والدينية ٢٠٠ نائبة للويا جيرغا أو ١٢,٥ في المائة. وانتُخبت امرأة واحدة نائبة رئيس للويا جيرغا وأخرى، السيدة مسعودة جلال، ترشحت لمنصب الرئيس وحصلت على ثاني أكبر عدد من أصوات الاقتراع.

١٥ - وقد صادقت اللويا جيرغا الطارئة على حكومة الإدارة الانتقالية والتي تتضمن ثلاث نساء: حبيبة شرابي كوزيرة لشؤون المرأة، وسهيله صديق كوزيرة للصحة العامة ومحبوبة حقوق مال كوزيرة دولة لشؤون المرأة. وتقدم وزيرة الدولة لشؤون المرأة المشورة السياسية لإدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية والمسائل القانونية والمشاركة السياسية.

١٦ - وبالرغم من هذا النجاح، توضح التقارير الواردة عن مضايقة النساء وتخويفهن أثناء انتخاب المرشحات، وكذلك أثناء وبعد اللويا جيرغا، التحديات التي ما زالت تواجهها المرأة في الساحة العامة.

١٧ - ونظمت وزارة شؤون المرأة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدريبا تعريفيا لجميع النساء المندوبات لدى اللويا جيرغا الطارئة لزيادة وعيهن بالإجراءات وتزويدهن بالمهارات الضرورية للاتصال الشبكي وبناء الائتلافات. وإثر اللويا جيرغا، أيدت وزارة شؤون المرأة إنشاء شبكة للمندوبات. ودعما لهذه الشبكة، تخطط بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة في أفغانستان، بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة وحلقات العمل الوطنية والإقليمية لإعداد النساء للانتخابات القادمة كمرشحات وكنائبات.

باء - اللجان الفنية

١٨ - ووفقا لتكليف اتفاق بون تم إنشاء عدد من اللجان المتخصصة لدعم عملية إصلاح البلد. وتعتبر النساء جزء من هذه اللجان التي كلفت بإعداد دستور ديمقراطي جديد يضم مبادئ المساواة وعدم التمييز لإنشاء نظام عدالة فعال ولتحميل مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان الحسيمة المسؤولية. وتعتبر أنشطتها هامة في تأمين المصالحة والاستقرار وفي تحسين وضع المرأة والفتاة الأفغانية.

١٩ - وتتضمن اللجنة الدستورية للصياغة المكوّنة من تسعة أعضاء وترأسها نائبة الرئيس شهراي، امرأتين. وتسترشد اللجنة، في إعدادها لدستور جديد، بدستور عام ١٩٦٤ وبالمبادئ الإسلامية وبالتقاليد القانونية الأفغانية والمعايير الدولية بما في ذلك مبادئ المساواة وعدم التمييز. وتعتبر اللجنة إشراك المجتمع المدني أمرا هاما لتعزيز المصالحة الوطنية وقبول مشروع الدستور.

٢٠ - وحل الرئيس حامد قرضاي اللجنة القضائية الأولى لشواغل من بينها أن عضويتها غير مستقلة بالنحو الكافي. ويهدف توسيع تمثيلها ليشمل المزيد من النساء وممثلي الأقليات، دشنت لجنة إصلاح قضائي جديدة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وتضم اللجنة الآن امرأتين، ومن المتوقع أن تؤدي دورا أساسيا في وضع آليات قضائية تراعي نوع الجنس.

٢١ - وتشمل اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان التي ترأسها وزيرة شؤون المرأة السابقة، وقوامها ١١ عضوا، خمس نساء. وهي مسؤولة عن رصد حالة حقوق الإنسان والتحقيق فيها وتعزيز التثقيف بحقوق الإنسان وإنشاء عدالة انتقالية. وأنشأت لجنة حقوق الإنسان أيضا وحدة للمرأة لضمان التصدي لحقوق المرأة. ومن أهدافها تنيب موظفي الحكومة والآخرين لحقوق المرأة، ومبادئ عدم التمييز وإنشاء إطار قانوني وتطوير مراعاة نوع الجنس في نظام العدالة المحلي.

جيم - عمليات التحضير للانتخابات العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤

٢٢ - وبالنظر إلى عدم جمع بيانات على نحو منتظم لعدة عقود، تقوم الإدارة حاليا بإعداد تعداد قومي جديد للسكان والمساكن بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان والذي سيوفر بيانات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية أساسية لعملية التعمير وإجراء الانتخابات.

ولضمان مشاركة المرأة، في عملية التعداد وفي الانتخابات على السواء، سيكون من المهم تأمين مراعاة إجراءات جمع البيانات للثقافة المحلية والاعتراف بحق المرأة كإنسانة.

دال - وزارة شؤون المرأة

٢٣ - ونظمت الوزارة أعمالها حول خمس إدارات هي الخدمات القانونية والدعوة؛ والتعليم؛ والتدريب المهني؛ وصحة المرأة والاتصالات؛ والتخطيط والعلاقات الدولية. وتشمل الأولويات التطوير المؤسسي وبناء قدرات توعية في المحافظات ودعم الحقوق القانونية والسياسية للمرأة والتصدي لأمن المرأة وتمكينها اقتصاديا. وأقامت الوزارة ممثلة في ١٢ محافظة وخطط لتوسيع تمثيلها في المحافظات المتبقية. وكوّنت لجنة مشتركة بين الوزارات ذات جهة اتصال معنية بنوع الجنس في كل من الوزارة المختصة، من أجل تشجيع إدماج منظور نوع الجنس في جميع السياسات. وتوصلت الوزارة أيضا إلى اتفاق مع وزارتي التعليم والصحة للمشاركة في أعمال محو الأمية والتثقيف الصحي. ويجري حاليا الاتصال بوزارات أخرى لتحري الجهود التعاونية الممكنة لدعم المرأة.

٢٤ - وتؤدي الوزارة باطراد دورا استراتيجيا هاما، على المستوى الوطني، في تعبئة النشاط السياسي للمرأة وتشجيعه من أجل السلام والتعمير. ونظمت الوزارة لقاء هاما في كابول، للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، سبقتة مشاورات وطنية للمرأة الأفغانية في المدينة نفسها نظمتها الوزارة بالتعاون الوثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وحضرت المشاورات نحو ٦٠ امرأة من ثماني محافظات مختلفة في أفغانستان ووضع خطة عمل. وأكدن التزامهن بالعمل مع الرجال في إصلاح البلاد. بما في ذلك جميع عمليات الحكومة السياسية والإدارية. ودعون إلى زيادة الأمن ونزع سلاح الفصائل المتحاربة، والمشاركة الكاملة في اللويا جيرغا بنسبة تمثيل دنيا قدرها ٢٥ في المائة، وتقديم الدعم الدولي المستدام والطويل الأجل لتنمية المرأة في مجالات مثل الاقتصاد والتعليم والصحة.

٢٥ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، عقدت الوزارة، بمساعدة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، حلقة عمل للفريق العامل المعني ببرنامج نوع الجنس لوضع برامج متعلقة بنوع الجنس في ميزانية التنمية الوطنية ولتقييم ثغرات البرنامج والمتطلبات المالية اللاحقة في برنامج تقديم المساعدة الفورية والانتقالية للشعب الأفغاني في عام ٢٠٠٣.

٢٦ - وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، نظمت وزارة شؤون المرأة، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين والتابعة للأمم المتحدة مناسبة لإلقاء الضوء على الحاجة لمكافحة العنف ضد المرأة في أفغانستان.

٢٧ - وتقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان وكيانات الأمم المتحدة الأخرى الدعم لوزارة شؤون المرأة، من أجل تعزيز القدرات الوطنية. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان مع الوزارة لإنشاء إدارة دعوة قانونية لمساعدة المرأة الأفغانية في ممارسة حقوقها القانونية فيما يتعلق بالحصول على الأراضي والميراث والسفر والوقاية من العنف المنزلي. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان جنباً إلى جنب مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، مع الوزارة لتكوين وحدة دعم مهنية لتقديم المشورة الفنية والدعم للنساء الأفغانيات المؤهلات حتى يتمكن من العودة لسوق العمل. وساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وزارة شؤون المرأة على تعزيز قدرات موظفي الوزارة الأساسية في مراعاة نوع الجنس والتدريب والتخطيط والتنسيق بالإضافة إلى جمع المعلومات والتحليل. كما أنشأت أيضاً مركزين إقليميين للمرأة في قندهار وباروان.

هاء - الأمن

٢٨ - ويظل انعدام الأمن أخطر تحدي يواجه أفغانستان والأفغانين اليوم. وبالرغم من الجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية لتوفير بيئة آمنة، لم تستطع الإدارة أن تمارس سلطتها على مستوى الدولة. وتظل حوادث الاقتتال بين الفصائل والمنافسات القبلية والسطو المسلح وحالات الاغتصاب والاختطاف والقتل، من الهواجس الرئيسية بالنسبة لجميع الأفغانين ولا سيما للنساء. وأشار المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، في تقريره المقدمين إلى لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة على التوالي^(٨)، إلى استمرار انعدام الأمن في أفغانستان مما قيد مشاركة النساء في الحياة العامة وأسفر عن تهديدات بالعنف وأعمال عنف فعلية ضدهم.

٢٩ - وبتوصل الفصائل المختلفة المشاركة في لجنة الدفاع الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى الاتفاقات الأخيرة وتوقيع مرسوم في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بإنشاء جيش وطني أفغاني قوامه ٧٠ ٠٠٠ من جميع الرتب، حققت الإدارة الانتقالية تقدماً ملحوظاً. وبالرغم من ذلك، ومع الوجود المحدود للقوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابول، ما زال انعدام الأمن بصورة خطيرة يشكل بالنسبة للنساء والفتيات عائقاً رئيسياً أمام إدماجهن الكامل في الحياة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

واو - استمرار أسباب القلق بشأن حقوق الإنسان للمرأة

٣٠ - وبالرغم من أن بعض التقدم قد أحرز في مجال حماية حقوق المرأة وتعزيزها، هناك بعض التطورات المقلقة. ففي وزارة الشؤون الدينية، أنشئت إدارة التعاليم الإسلامية، مذكرة بإدارة الرذيلة والفضيلة في أيام طالبان. وقد دربت الإدارة نساء ونشرتهن لإيقاف السلوك "غير الإسلامي" وسط النساء الأفغانيات في المؤسسات والأماكن العامة، ولرصد مظهر النساء وآرائهن بما في ذلك ارتداء الحجاب التقليدي.

٣١ - ويوضح تقرير حديث عن وضع المرأة في هيرات قمع بعض السلطات المحلية المستمر لحقوق المرأة. فقد وضعت قيود على حرية الحركة والتعبير للمرأة وكذلك على حقها في العمل. وعلى سبيل المثال، حظرت النساء من السفر دون محرم، وتتحرش بهن الشرطة ويجبرن على إجراء فحص نسائي للفصل في عفتهم^(٩).

٣٢ - وبالرغم من أن الإدارة الانتقالية قد اتخذت خطوات لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والفتيات وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية، وأحرزت إنجازات هامة خلال السنة المستعرضة، هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لإلغاء جميع التدابير التشريعية التي تميز ضد النساء والفتيات في جميع نواحي الحياة ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والحصول على الرعاية الصحية والعمل والمشاركة السياسية. وستحتاج اللجان الثلاث إلى دعم متواصل، بما في ذلك الموارد الكافية لتطوير القدرات للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة ومعالجتها.

خامسا - الحالة الاقتصادية والاجتماعية واستجابة منظومة الأمم

المتحدة

ألف - الصحة

٣٣ - تعد الوفيات النفاسية مؤشرا على وضع المرأة في المجتمع. وتُظهر البيانات المتوافرة عدم استفادة المرأة الأفغانية من خدمات الرعاية الصحية المتخصصة وعدم حصولها على ما يكفي من الغذاء والماء والمأوى. وثمة عوامل أخرى تؤثر في صحة المرأة، منها الزواج المبكر، وتكرار حالات الحمل، وقلة فرص الحصول على وسائل منع الحمل أو انعدامها، والافتقار إلى المال اللازم للحصول على الرعاية الصحية، والحاجة، في كثير من الحالات، إلى إذن من أفراد الأسرة الذكور للحصول على الرعاية الصحية.

٣٤ - وحسبما ذكر صندوق الأمم المتحدة للسكان، تضع المرأة الأفغانية في المتوسط، إذا بقيت على قيد الحياة حتى نهاية سنوات الخصوبة، ثمانية مواليد أحياء في المتوسط، وتعرض لعدد أكبر من حالات الحمل الفاشل. وتبين دراسة بشأن الوفيات النفاسية أجرتها مؤخرًا منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أتلانتا بـجورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع وزارة الصحة، وشملت أربع محافظات في الفترة ما بين آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠٠٢، أن معدل تلك الوفيات يبلغ ٦٠٠ ١ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي، وهو من أعلى المعدلات المسجلة في العالم. ورأت الدراسة أنه كان من الممكن تفادي ٨٧ في المائة من تلك الوفيات. وتختلف معدلات الوفيات النفاسية كثيرا باختلاف المناطق، مما يشير إلى وجود أوجه اختلاف في فرص الحصول على الموارد والرعاية الصحية بين الريف والحضر. وتمثل الوفيات بسبب الحمل نحو نصف عدد وفيات النساء البالغات سن الإنجاب في المناطق الريفية بأفغانستان. كما تبين أن خمسة في المائة فقط من النساء اللواتي شملتهن الدراسة الاستقصائية نفسها يعرفن مبادئ القراءة والكتابة، مما يبرز الصلة بين أهمية إلمام المرأة بتلك المبادئ وحالتها الصحية.

٣٥ - وتم التوصل إلى استنتاجات مشابهة في دراسة بشأن الوفيات النفاسية في حيرات^(١)، التي يبلغ فيها معدل تلك الوفيات ٥٩٣ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. وقد وضع ٩٧ في المائة من النساء المشمولات بالدراسة مواليدهن بمساعدة قابلات غير مدربات. وأدت عدة عوامل إلى زيادة ضعف المرأة، بما فيها الافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية ومدى المعرفة بالمسائل الصحية، فضلا عن عدم قدرتها على دفع ثمن الخدمات وسوء حالة وسائل النقل.

٣٦ - وخططت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع وزارة الصحة، خطوات من أجل التصدي لارتفاع معدلات الوفاة النفاسية، وذلك بالتمكين من الحصول على رعاية متخصصة قبل الولادة؛ وزيادة فرص الاستعانة بقابلات مدربات؛ ووضع برامج تثقيفية بشأن المسائل الصحية الأساسية؛ والقيام بأنشطة إعلامية في المجتمعات المحلية؛ والرعاية الطارئة عند الولادة. وأصلحت مستشفيات الولادة وزودت بمعدات وسيارات إسعاف وعيادات في كابل والمناطق الريفية. ويوفر صندوق الأمم المتحدة للسكان، بصفته الجهة المنسقة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية، خدمات الرعاية الصحية الأساسية ذات الأهمية القصوى، التي من قبيل عمليات الوضع الآمنة والرعاية قبل الولادة وبعدها، ومرافق الرعاية في حالات الطوارئ والولادة؛ كما يساعد الصندوق في توسيع نطاق الخدمات السريرية المقدمة في المناطق التي تفتقر إلى تلك الخدمات، ويقدم خدمات أخرى في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك إسداء المشورة لضحايا الصدمات النفسية.

٣٧ - ونُظمت أربع حملات وطنية للتحصين، بدعم من اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وشركاء آخرين. وعملت اليونيسيف بالتعاون مع نساء اضطلعن بالتحصين وأخريات أشرفن عليه لتيسير الوصول إلى الأمهات.

٣٨ - وفيما يتعلق بالتغذية، تُستخدم نسبة من المعونة الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي في أنشطة الغوث للوصول إلى الفئات الضعيفة اقتصاديا وتغذويا، ولا سيما الأسر المعيشية التي تعولها النساء. وقد تحولت المخازن التي تتولى النساء تشغيلها وإدارتها إلى أنشطة شبه مستقلة تدر دخلا على الأرامل اللواتي يجزن. ويواصل البرنامج توزيع الغذاء كحافز على تردد الفتيات على المدارس وتدريب المدرسين.

٣٩ - وواصل مكتب المخدرات والجريمة التابع للأمانة العامة (سابقا مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة) مشروعه الرامي إلى الحد من الطلب على المخدرات في أفغانستان، وعمل مع اللاجئات وأخصائيي الرعاية الصحية والأخصائيين الاجتماعيين بمخيمات اللاجئين في باكستان من أجل التصدي لإساءة استعمال اللاجئتين للمخدرات.

باء - التعليم

٤٠ - وانتشار الأمية بين النساء والفتيات بمستويات إجمالية عالية لا يزال يمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام مشاركتهن الكاملة في المجتمع. وكانت نسبة كبيرة من الفتيات محرومة، لا سيما في عهد الطالبان وحتى قبل ذلك، من الالتحاق بالمدارس. وقد نشأ عن هذا الوضع عدد كبير من الفتيات والنساء اللواتي ضعفت قدرتهن على المشاركة في الحياة العامة ضعفا شديدا. ومن الضروري الآن ابتكار أساليب لتعزيز محو الأمية.

٤١ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، بدأت وزارة التعليم، بدعم من اليونيسيف، حملة تستهدف ١,٧٨ مليون طفل تدعو لعودتهم إلى الدراسة. وقد نجحت الحملة في بلوغ الأهداف الأولية، بل وتجاوزتها؛ إذ عاد إلى الدراسة نحو ٣ ملايين تلميذ، ونسبة البنات فيهم ٣٠ في المائة. غير أن معدلات قيد البنات ظلت متفاوتة في شتى أنحاء البلد. وهنالك حاليا أكثر من ٧٠ ٠٠٠ مدرس، ونسبة النساء فيهم ٢٨ في المائة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، كانت النساء ضمن من أجروا امتحانات الالتحاق بالجامعة لأول مرة منذ خمس سنوات. ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا يزال تعليم المرأة موضوع شقاق في المجتمع الأفغاني. وقد اتضح ذلك، في أواخر عام ٢٠٠٢، من عمليات الإحراق التي تعرضت لها مدارس البنات في عدة محافظات. وغالبا ما كانت تسبق تلك العمليات تهديدات خطية تحذر من تردد البنات على المدارس.

٤٢ - وفي أعقاب حملة العودة إلى المدرسة، قدمت اليونيسيف مواد مدرسية إضافية لفائدة التلاميذ، منهم ١,٢ مليون في التعليم الابتدائي و٣٠٠.٠٠٠ في التعليم الثانوي، وذلك تحضيراً للفصل الدراسي المستهل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقُدمت ستة آلاف خيمة لإقامة حجرات دراسية مؤقتة. وعملت اليونيسيف مع وزارة التعليم لإصلاح ٣٠٠ مستودع على مستوى المحافظات والمقاطعات لتخزين المواد الدراسية، ووزعت أكثر من ٨ ملايين كتاب مدرسي، وأصلحت المدارس أيضاً.

٤٣ - واليونيسيف بصدد مساعدة الإدارة الانتقالية على إعداد دورات لمحو الأمية عن طريق الأخذ بنهج المهارات الحياتية إزاء التعلم بدل النهج الوظيفي لمحو الأمية. وتكعب اليونيسيف، في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على إعداد كتاب مدرسي لمحو أمية النساء يركز تركيزاً شديداً، في جملة أمور، على النماء في الطفولة المبكرة. وقد شرعت إدارة محو الأمية، التابعة لوزارة شؤون المرأة، وبعض المنظمات غير الحكومية في تنفيذ بعض المشاريع المبتكرة، وذلك لسد احتياجات الفتيات والشابات عن طريق محو الأمية خارج نطاق المدرسة. وتقوم اليونسكو ببناء أو تعزيز القدرات المحلية من خلال دورات تدريبية وزيارات دراسية إلى الخارج وتوفير التعليم غير النظامي وإعداد المواد التعليمية اللازمة.

جيم - التوظيف

٤٤ - كانت سلطات الطالبان صارمة في حرمانها المرأة من التوظيف، مع بعض الحالات الاستثنائية في قطاع الصحة. ومنذ إنشاء الإدارة الأفغانية المؤقتة، عادت المرأة إلى العمل، غير أن افتقارها إلى المؤهلات التعليمية يؤثر تأثيراً سلبياً بالغا على فرص توظيفها.

٤٥ - ومنذ اندحار الطالبان، عادت موظفات الخدمة المدنية إلى أعمالهن، وأحرز بعض التقدم في توظيف النساء في قطاعي الصحة والتعليم وكقاضيات وضابطات شرطة. وبذلت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جهوداً لزيادة توظيف النساء في عملياتها. غير أن القيود المفروضة على ملابس المرأة وحرية تنقلها، وهي أشد ما تكون في حالة الأرمال، لا تزال تحد من فرص حصول المرأة على عمل. وفي بعض المناطق، أفادت التقارير بأن القادة المحليين يمارسون ضغوطاً فعلية على النساء لثنيهن عن العمل، بما في ذلك عملهن في المنظمات الدولية.

٤٦ - ولزيادة فرص التوظيف، دعم مشروع برنامج الإنعاش والعمالة في أفغانستان، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنشاء مراكز للتدريب المهني في كابل، حيث تتدرب النساء على الخياطة، بما في ذلك حياكة الملابس التقليدية وتصميم الأزياء والتطريز.

٤٧ - وقامت برامج المساعدة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما فيها برنامج المنظمة الدولية للهجرة المتعلق بعودة الأفغان المؤهلين وإعادة إدماجهم، بتوظيف سبع نساء عائدات في وزارة شؤون المرأة. وتشكل النساء حالياً نسبة ٢٥,٥ في المائة من العائدات الذين تم توظيفهم. وأنشأت المبادرة الانتقالية في أفغانستان، التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، مراكز للرعاية النهارية في كابل وميمنة لمساعدة النساء على العودة إلى العمل.

٤٨ - وأنشئت شبكة من الرابطة المهنية للصحفيات في كابل بدعم من اليونسكو، التي تحول رابطة "إسماع صوت المرأة الأفغانية في وسائط الإعلام العالمية"، المنشأة رسمياً في شباط/فبراير. وشرعت الشبكة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في إصدار مجلة شهرية جديدة أطلق عليها اسم "عفت"، وهي مخصصة للمرأة خارج كابل. والعدد الأول من "عفت" يركز على حياة المرأة في محافظة باميان، ويضم مقالات متعلقة بالصحة والتعليم والممارسات الثقافية.

دال - العنف المرتكب ضد المرأة والفتاة

٤٩ - لا تزال المرأة الأفغانية تعاني من العنف القائم على أساس الجنس نتيجة للصراع الماضي، كما تتعرض له في حياتها الأسرية. وقل أن توجد أي خدمات أو مرافق في أفغانستان يمكن للنساء والفتيات من ضحايا العنف الجنسي أو العائلي الاحتماء بها. كما تستهدف أعمال العنف، بما فيها الاغتصاب، العاملات في برامج تقديم المعونة.

٥٠ - ورغم أن في التقاليد ما يحرم بقوة ارتكاب العنف ضد المرأة، ما زالت التقارير الواردة تفيد بوقوع زيجات مبكرة بالإكراه، والعنف العائلي، واحتطاف الفتيات الصغيرات، والتحرش بالنساء وتخويفهن. وفي المناطق الريفية الفقيرة، تفيد التقارير بأن من الأسر من تبيع بناتها للخروج من أزمت خانقة أو لإنهاء العداوة بين الأسر. كما تفيد التقارير بأن نساء يقتلن أنفسهن هرباً من الزواج بالإكراه والعنف العائلي.

٥١ - وتُعتقل بعض النساء لأسباب اجتماعية، حماية لهن مما قد يرتكب في حقهن من عنف على أيدي أفراد الأسرة انتقاماً لما يرون أنه انتهاك للتقاليد الاجتماعية. وقد وصف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الحالة في مركز احتجاز النساء بمقر قيادة الشرطة في كابل بأنها مروعة.

٥٢ - وتفيد مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بوقوع حالات لأكثر أشكال العنف المرتكب ضد المرأة جسامة، بما فيها الاغتصاب، والاعتصام الجماعي، وغيرهما من أشكال العنف الجنسي أو القائم على أساس الجنس في عدد من مخيمات المشردين داخلياً في المناطق الشمالية والغربية والجنوبية من البلاد، وفي القرى الواقعة في الشمال والشمال الغربي

طوال السنة. وقد أسهمت هذه الأعمال، في جملة أمور، في تواصل التشرد الداخلي وتدني عدد الباشتون العائدين إلى الشمال والشمال الغربي نسبيا.

٥٣ - وتقوم وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بالتعاون مع الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، برصد شتى الحالات المنطوية على العنف القائم على أساس الجنس في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك العنف العائلي، والزواج بالإكراه واختطاف القادة المحليين للفتيات الصغيرات والهجمات المرتكبة ضد مدارس البنات، والتحقيق في تلك الحالات ودعم اتخاذ تدابير تصحيحية بشأنها.

٥٤ - ومن أولويات وزارة شؤون المرأة القيام، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان، بتعزيز أمن المرأة في المجالين العام والخاص.

هاء - اللاجئون والمشردون داخليا

٥٥ - في الفترة ما بين آذار/مارس ونهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ساعدت وزارة اللاجئين وإعادة التوطين، بدعم من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في إعادة نحو ١,٧٨ مليون لاجئ أفغاني من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان، و ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى ديارهم أو أي وجهة وقع عليها اختيارهم. وشكلت النساء والفتيات ٤٧ في المائة من تلك الأعداد. ومن بين مجموع العائدين، شكلت النساء ٠,٠٧ في المائة (٢٨٨ امرأة) من المسافرين بمفردهم. وبلغت نسبة الأسر التي تعولها نساء نحو ١٠ في المائة من مجموع الأسر العائدة.

٥٦ - ويعد تأمين لقمة العيش شاغلا ملحا لغالبية العائلات والمشرودات. ويبين التحليل الأولي للبيانات المتعلقة بالعائدين أن معظم الأسر العائدة لا تملك أراضي أو إذا ملكتها كانت غير كافية، وأنها لم تعد قادرة على الحصول على عمل في الأرياف، وفقدت الموارد النقدية اللازمة لشراء الماشية أو تفتقر إلى تلك الموارد. ولذلك، يتزايد احتمال تحمل النساء الريفيات والنساء الحضريات على حد سواء مسؤولية رعاية أبنائهن، في حين يهاجر أفراد الأسرة الذكور بحثا عن عمل.

٥٧ - ويوجد بجميع نقاط الدخول ومحطات العبور المرتبطة بالعودة موظفات تابعات لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ويجري توظيف الأفغانيات في العمليات الميدانية والخدمات الاجتماعية وأنشطة الحماية. وقد ارتفعت نسبة الأفغانيات اللواتي توظفهن المفوضية من صفر تقريبا في مستهل سنة ٢٠٠٢ إلى ٢٣ في المائة من جميع موظفي البرامج الوطنيين، و ٣٦ في المائة من جميع موظفي الحماية الوطنيين. وتفرض المفوضية في العقود التي

تربطها بشركائها في التنفيذ شرطا يلزمهم بإشراك النساء مباشرة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتعيين المستفيدين من مساعدة المأوى وتحديد مواقع الآبار. كما أسهم شرط إدراج أسماء الزوجات إلى جانب أسماء الأزواج في مستندات منح المأوى، وإدماج الأرمال ضمن قائمة المستفيدين، في زيادة حماية حقوق النساء وممارستن إياها.

سادسا - تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة للنساء والفتيات الأفغانيات

٥٨ - عملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان ودوائر المساعدة الدولية على نحو وثيق مع حكومة أفغانستان لتحسين حالة النساء والفتيات الأفغانيات. وأحرزت الحكومة والأمم المتحدة تقدما ملموسا في مجال تخطيط الإطار الإنمائي الوطني وتنفيذه ووضع ترتيبات التعاون. ويدعو الإطار الإنمائي الوطني الذي يتضمن ١٢ ميدانا برنامجيا إلى وضع استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع خططه المتعلقة بالعودة والانتعاش والإصلاح والتنمية. وفي الوقت ذاته، ركزت الأمم المتحدة وشركاؤها في التنفيذ على الأنشطة الموجهة للنساء والفتيات، ولا سيما في ميدان الرعاية الصحية والتعليم. كما أحرز تقدم في توظيف النساء وإعداد سياسات ومبادئ توجيهية تراعي قضايا الجنسين.

ألف - المستشار المعني بقضايا الجنسين

٥٩ - اتخذ المستشار الخاص المعني بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة ترتيبات تتيح إلحاق موظف تابع لشعبة النهوض بالمرأة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للعمل في البعثة فترة مؤقتة بصفته مستشارا أقدم في قضايا الجنسين. ويتمثل دور المستشار المعني بقضايا الجنسين في ضمان مراعاة قضايا الجنسين في تنفيذ اتفاق بون وكفالة اتباع نهج منسق في معالجة قضايا الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن الحاسم أن تظل وظيفة المستشار المعني بقضايا الجنسين مشغولة على نحو دائم، ضمانا للاستمرارية في تنفيذ تلك المهمة.

باء - آلية التنسيق المشتركة بين الوكالات

٦٠ - أنشأت البعثة الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بقضايا الجنسين في أفغانستان. وتهدف الشبكة، المتألّفة من ١٢ كيانا تابعا للأمم المتحدة، إلى تنسيق إطار للسياسات والبرامج يرمي إلى (أ) إيجاد نهج متكامل يراعي قضايا الجنسين في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها في أفغانستان؛ (ب) وكفالة التبادل والرصد الفعالين للمعلومات المتعلقة بجميع برامج الأمم المتحدة المعنية بقضايا الجنسين؛ (ج) وزيادة فعالية التكلفة من خلال تقليص أوجه التداخل والتكرار. وقامت الشبكة، منذ حزيران/يونيه، بتوسيع عضويتها لتشمل ممثلي الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب وزارة شؤون المرأة. وقدمت إطار عمل

لتبادل المعلومات وتنسيق الدعم لوزارة شؤون المرأة وغيرها من المؤسسات الوطنية التي تنفذ برامج تتعلق بالمرأة. وإضافة إلى ذلك، أصبحت الشبكة تمثل آلية مهمة للتشاور واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الجنسانية، وأتاحت الفرصة للبعثة لتنسيق إعداد برنامج تقديم المساعدة الفورية والانتقالية إلى الشعب الأفغاني فيما يخص الأنشطة الموجهة للنساء وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الفروع القطاعية.

جيم - دعم التدريب وبناء القدرات في مجال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٦١ - استجابة للحاجة إلى التدريب وبناء القدرات المتعلقة بالاهتمامات المتصلة بقضايا الجنسين، نظمت البعثة عددا من الدورات التدريبية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتعاون مع الفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان. وكانت تلك الدورات تستهدف بالأساس القضاة والمحامين من الإناث والذكور. كما نظم أحد التدريبات في كلية الشرطة، من خلال التركيز على المنظور الجنساني لعمل الشرطة وحقوق الإنسان. وشمل التدريب ثلاثين ضابطة شرطة، وركز تحديدا على كيفية معاملة النساء والفتيات الموجودات رهن التحقيق أو الاعتقال. وبناء على طلب من الضابطات، نظمت دورة ثانية بشأن حقوق المرأة في السياق الاجتماعي والثقافي بأفغانستان، حيث جمعت بين جوانب القانون العرفي والقانون الدستوري، فضلا عن الاتفاقيات الدولية كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

دال - الرصد والإبلاغ

٦٢ - لرصد وتقييم التقدم المحرز بشأن وضع الأفغان عامة، والنساء والفتيات الأفغانيات خاصة، وضعت البعثة مبادئ توجيهية وشكلا لإعداد التقارير بهدف رصد بيانات وردود فعل السلطات الحكومية والزعماء الاجتماعيين والدينيين والعسكريين، فضلا عن الأنظمة أو القوانين أو الإعلانات العامة أو البيانات الرسمية أو المواقف التي يمكن أن تساهم في النهوض بحقوق وحرريات النساء والفتيات أو تقويضها. ويتمثل الهدف من ذلك في رصد الاتجاهات المحتملة للحد من الحقوق والحرريات الأساسية للمرأة.

هاء - برمجة وتمويل الأنشطة المتصلة بالقضايا الجنسانية

٦٣ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أعلن عن ميزانية التنمية الوطنية للحكومة الانتقالية وبرنامج تقديم المساعدة الفورية والانتقالية إلى الشعب الأفغاني في أوسلو، حيث قامت الحكومة النرويجية باستضافة الاجتماع السنوي لفريق الدعم لأفغانستان. وقد جاء البرنامج والذي يشمل الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ إلى آذار/مارس ٢٠٠٤، ثمة

للاستعراض الواسع الذي أجرته الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية. كما جاء مستجيباً للاحتياجات الإنسانية المستمرة في نطاق استراتيجيتي الإنعاش والإعمار الطويلي الأجل.

٦٤ - ورغم تسليم البرنامج باحتياجات وأولويات النساء والفتيات فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم والعمالة وأهمية الأنشطة المستهدفة، فهو يهدف إلى تعزيز وضع المرأة كقضية مستقلة أكثر من كونها هدفاً إنمائياً في حد ذاته. وثمة حاجة إلى بذل مزيد من الجهود وتقديم تبرعات أكبر لكفالة تعميم مراعاة بلوغ هدف المساواة بين الجنسين على نحو منهجي في جميع عناصر البعثة وداخل جميع القطاعات، تمثيلاً مع الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية.

سابعاً - استنتاجات وتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٦٥ - لقد اجتاز الشعب الأفغاني الخط الفاصل بين السلام والتراع منذ سنة خلت. وكانت الصعوبات التي اعترضت الجهود المبذولة على امتداد الفترة من أجل التصدي لأسباب التراع دليلاً على المشاكل الشائكة التي تواجه الجهد غير المسبوق الذي يبذله النساء والرجال الأفغان بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتوصل إلى المصالحة الوطنية وتشجيع التنمية المستدامة والديمقراطية والعدالة للجميع والمساواة بين الجنسين. ولا عجب أن النهوض بالمرأة الأفغانية قد اعترضته تحديات. ولكن المهم أن وضع النساء والفتيات قد تطور تطوراً مطرداً، مما يشكل مصدر ارتياح كبير، وما انفك يقيم الدليل على أنه وضع لا رجعة فيه، رغم تلك التحديات المتجذرة في التقاليد والثقافة الأبوية.

٦٦ - ولأول مرة في فترة تزيد عن عقدين من الزمن، غداً يمكننا الإبلاغ عن التقدم المحرز خلال السنة المستعرضة في وضع المرأة. وأضحى النساء تبرزن من جديد كقوة سياسية واقتصادية. فقد شارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية السلام وإعمار بلدهن. وتم تعيينهن في الحكومة لأول مرة في مدة ٢٠ سنة. وعادت النساء إلى سوق العمل. واستطاعت النساء والفتيات الالتحاق بالتعليم. وشكلت نسبتهن حوالي النصف من جميع العائدين إلى أفغانستان.

٦٧ - ورغم التقدم المحرز، تظل حالة النساء موضع قلق في العديد من أنحاء البلد التي تتعرض فيها حقوقهن لانتهاكات جسيمة. وتعد النساء أهم ضحايا انعدام الأمن، مما يجد من فرص ولوجهن إلى الحياة العامة ويهدد حياتهن وكرامتهن. وما زال الزعماء المحليون يطبقون على النساء في بعض أنحاء البلد قيوداً تشبه ما كان معروفاً في عهد الطالبان.

٦٨ - ويتطلب إحراز التقدم لصالح النساء والفتيات في أفغانستان استمرار دعم المجتمع الدولي وعنايته اليقظة من خلال مواصلة وجود البعثة وتقديم التبرعات للمشاريع المعنية بقضايا الجنسين على حد سواء. ومن المهم أن تواصل الإدارة الانتقالية ومنظومة الأمم المتحدة ككل والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية تعزيز الاتجاهات الإيجابية في مجال النهوض بالمرأة من أجل إرساء قاعدة متينة لمستقبلهن. وفي الوقت ذاته، ثمة حاجة إلى اتخاذ خطوات حازمة لكفالة اعتبار اهتمامات النساء بوصفها جزءاً لا يتجزأ من جميع أعمال إعمار البلد. ويمثل استحداث وصيانة قواعد بيانات شاملة عن جميع جوانب حياة النساء والفتيات عاملاً أساسياً في تحقيق تلك الأهداف.

٦٩ - ومن العوامل الرئيسية في تعزيز تمتع المرأة بحقوقها ضرورة إيجاد بيئة مأمونة للنساء والفتيات في الدوائر العامة والمحلية وتشكيل قوات أمنية تلي اهتمامات النساء واحتياجاتهن. ويمكن التحدي بالنسبة للأمم المتحدة في كفالة استمرار الزخم الذي شهدته حقوق المرأة في أفغانستان منذ سنة مضت، وعدم انحصار الدعم المقدم للنساء والفتيات في ميادين التعليم والرعاية الصحية والعمالة، بل ينبغي أيضاً أن يركز على تعزيز مشاركتهن في الحياة العامة واستحداث نظام قضائي وقانوني يراعي قضايا الجنسين. ويتمثل هدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج في تعزيز المساواة بين الجنسين؛ فهي مهمة تقع على عاتق النساء والرجال الأفغان معاً، وعلى عاتق الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية العاملة في أفغانستان، من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة والإعمار.

باء - التوصيات

٧٠ - من أجل زيادة تعزيز وضع النساء والفتيات في أفغانستان ومشاركتهن الكاملة في إعمار بلدهن وتنميته، قد ترغب لجنة النهوض بالمرأة في النظر في التوصيات التالية.

١ - توصيات للإدارة الانتقالية الأفغانية

(أ) إلغاء جميع التدابير التشريعية والتدابير الأخرى التي تقيم التمييز ضد النساء والفتيات، فضلاً عن التدابير التي تعيق أعمال حقوقهن الإنسانية وحريتهن الأساسية؛

(ب) كفالة تزويد لجنة إصلاح العدالة ولجنة صياغة الدستور ولجنة حقوق الإنسان بالموارد البشرية والمالية الضرورية لأداء ولاياتها ومعالجة الأهداف الجنسانية بانسجام مع المعايير الدولية؛

(ج) حماية حق النساء والفتيات في الأمن على أنفسهن، بما في ذلك داخل نطاق الخصوصية، وتقديم المسؤولين عن ارتكاب العنف ضد النساء والفتيات إلى العدالة؛

(د) مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة إقامة سيادة القانون، بما في ذلك من خلال كفالة احترام وكالات إنفاذ القانون لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها، مع التركيز بخاصة على جعل العدالة في متناول النساء؛

(هـ) التعجيل بعملية التسريح ونزع السلاح وتيسير إعادة اندماج الأشخاص الذين شاركوا في الحرب أو تضرروا منها في المجتمع والعمل؛

(و) كفالة تطبيق النهج المراعية لقضايا الجنسين في وضع الإجراءات وتنفيذها أثناء جمع البيانات لأغراض تعداد السكان وتسجيل المقترعين في الانتخابات المقبلة؛

(ز) ضمان استفادة النساء والفتيات من الرعاية الصحية على نحو فعال وعلى قدم المساواة؛

(ح) ضمان المساواة في حق النساء والفتيات في التعليم دون تمييز، والاشتغال الفعال للمدارس في مجموع أرجاء البلد، وقبول النساء والفتيات بجميع مستويات التعليم، ودعم الاحتياجات التعليمية للنساء والفتيات اللائي استثنين من التعليم في الماضي؛

(ط) احترام المساواة في حق النساء في العمل وتشجيع إعادة إدماجهن في العمالة في جميع القطاعات وعلى جميع مستويات المجتمع الأفغاني؛

(ي) حماية حق النساء والفتيات في حرية التنقل والتعبير وإقامة الجمعيات؛

(ك) اتخاذ إجراءات من أجل التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢ - توصيات لمنظومة الأمم المتحدة والحكومات المانحة والمجتمع المدني

(أ) كفالة نهج يركز على حقوق الإنسان وتعميم مراعاة قضايا الجنسين في جميع البرامج والعمليات، استناداً إلى مبادئ عدم التمييز والمساواة بين الرجل والمرأة، وكفالة استفادة النساء من تلك البرامج في جميع القطاعات على قدم المساواة مع الرجال؛

(ب) ضمان تخصيص الموارد الضرورية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج؛

(ج) توفير دعم منسق للوزارات للمساعدة على تطوير قدرتها في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجها؛

- (د) دعم بناء قدرات الأفغانيات لتمكينهن من المشاركة الكاملة في جميع القطاعات؛
- (هـ) تقديم المساعدة التقنية وغيرها من ضروب المساعدة للنظام القضائي حتى تكون لديه القدرة على التقيد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- (و) دعم التدابير الرامية إلى مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية للمرأة في الماضي، وكفالة إجراء التحقيقات الكاملة وتقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة.
- (ز) تعيين الأفغانيات في عدد من المناصب من جملتها المناصب الإدارية وتعزيز أمنهن في العمل مع دوائر المساعدة، واحترام حق النساء في حرية التنقل؛
- (ح) دعم أنشطة المجتمع المدني الذي يعمل في مجال النهوض بحقوق المرأة.

الحواشي

- (١) وردت المعلومات من منظمة الأغذية العالمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات/مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.
- (٢) تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، (A/57/309)، الفقرة ٤٥.
- (٣) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها (A/57/410)، الفقرة ١١.
- (٤) S/2002/1154.
- (٥) S/PRST/2002/32.
- (٦) S/PV.4521.
- (٧) انظر S/2001/1154.
- (٨) E/CN.4/2002/43 و A/57/309.
- (٩) المنظمة الدولية لرصد حقوق الإنسان، "نريد أن نعيش كبشر": قمع النساء والفتيات في غرب أفغانستان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.
- (١٠) منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان، وفيات الأمهات في مقاطعة هيرات، أفغانستان: ضرورة حماية حقوق المرأة؛ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

